سليمان وبري والحريري في قاعة "الخطى الضائعة" بقصر العدل اليوم

«لوفيغارو»: بلمار أنجز صياغة القرار الاتهامي وسلمه إلى فرانسين

بيروت ـ عمر حبنجر والوكالات

يحتفل لبنان اليوم بافتتاح السنة القضائية الجديدة، ويتسم احتفال اليوم برمزية معينة، حيث انه سيجمع الرؤساء الثلاثة ميشال سليمان ونبيه بري وسعد الحريري على منصة واحدة في قاعة «الخطى الضائعة» في قصر العدل. في هذا الوقت عاد رئيس الحكومة سعد الحريري الى بيروت، بعد زيارته سلطنة عمان ليشارك في هذا لاحتفال السنوي، ومع عودته اتجهت الانظار الى موعد اجتماع مجلس الوزراء. الذي كان الحريري اعلن من باريس عزمه على دعوته للاجتماع فور عودته الى بيروت.

ولوحظ ان فريق 8 آذار مازال مصرا على مقاطعة مجلس الوزراء ما لم يكن موضوع شهود الزور على رأس جدول اعماله، في وقت يرى الوزير الاكثري جان اوغاسبيان ان فريقه ينظر الى هذا البند كموضوع سياسي، فيما هناك اولويات اخرى مطروحة على مجلس الوزراء ومن حق الرئيس الحريري بالتنسيق مع الرئيس سليمان بحثها.

حديث كل يوم

لكن تبقى المحكمة الدولية وشهود الزور وقرار الاتهام حديث كل يوم في لبنان، فحزب الله وحلفاؤه في المعارضة على موقفهم الداعي الى احباط القرار الاتهامي قبل صدوره، من خلال مسألة شهود الزور، على امل ان يفضي هذا الى القوطبة على المحكمة وعلى من تراهم في مرمى الاتهام. في حين تتمسك 14 آذار بموقفها القائل: «لا شهود زور قبل القرار والمحكمة، ولا حقيقة دون عدالة، وليجتمع مجلس الوزراء أو لا يجتمع وليتحمل المعطلون كامل المسؤولية!».

أما على خط مسار الـ «س ـ س»، فقد نقلت وسائل الاعلام عن مصدر رسمي في دمشق توضيحه أن «التفاهم السوري ـ السعودي هو تفاهم استراتيجي شامل حول كامل ملفات المنطقة وليس لبنان سوى جزء من هذا التفاهم»، مؤكدا أنه «تفاهم صلب ومن الصعب التأثير عليه لأنه مبني على أسس متينة تستطيع التصدي للضغوطات التي تحول دون انعكاس ترجماته الفورية». المصدر الرسمي في دمشق نفى وجود «ورقة خطية للحل في لبنان إنما هو تفاهم على أفكار وطروحات جار العمل على بلورتها بين القيادتين السورية والسعودية، أما الترجمات العملانية للحل فهي تقع على عاتق اللبنانيين أنفسهم»، موضحا أن «ما يجري حاليا في هذا السياق هو غربلة أفكار وتصورات تتشاور بشأنها كل من سورية والمملكة العربية السعودية مع حلفائهما اللبنانيين للتوصل في نهاية المطاف إلى صيغة تفاهم خطي ترتضيه القيادات السياسية في لبنان.

في غضون ذلك، كشف الصحافي جورج مالبرونو العامل في صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية ان مصدرا في المحكمة الدولية ابلغه ان المدعي العام الدولي دانيال بلمار أنهى صياغة القرار الاتهامي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفعه الى قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسين. وأعلن المصدر انه يعود للقاضي فرانسين قبول القرار الاتهامي واتخاذ القرار المتعلق بتوقيف المشتبه بهم وقد يستغرق هذا الأمر ما بين اسبوع وعدة أسابيع. وقال احد الخبراء بحسب تصريحات مالبرونو ان القاضي فرانسين لديه متسع من الوقت لإعلان هذه الاتهامات التي طالما خشي منها لبنان، وان فرانسين يمكن ان يأخذ بعين الاعتبار المسعى القائم بين اللبنانيين للتخفيف من حدة التوتر على خلفية القرار الاتهامي.

أزمة القيادات الأمنية

وإلى جانب الجدل حول السلاح والاستراتيجية الدفاعية والقرار 1701 والمخاوف من الاضطراب الأمني بعد صدور قرار الاتهام، دخل موضوع صلاحيات الأجهزة الأمنية وقياداتها على خط الجدل المعرقل لمسار الدولة والمقلل من هيبتها، أكان من خلال التدبير الذي اتخذه وزير الداخلية بحق المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي وتفاعلاته سياسيا، على خلفية نشر تقرير معد كجواب على سؤال نائب حول التحقيق مع العميد المتقاعد فايز كرم الموقوف بشبهة التعامل مع العدو، او عبر التجاذب الذي بدأ يظهر على مستوى العلاقة بين الرئيس ميشال سليمان والرئيس نبيه بري حول منصب المدير العام للأمن العام الذي تحول آليا الى أكبر الضباط رتبة وهي العميد سهام الحركة بعد احالة المدير العام اللواء وفيق جزيني الى التقاعد. والعميد الحركة، هي اول سيدة تشغل هذا المنصب الأمني الرفيع، ومن غريب الصدف انها تحال على التقاعد بدورها يوم 13 ديسمبر الجاري، لكن هناك اتجاه للتمديد لها بضعة أشهر كمدير عام بالتكليف ريثما يتسنى لمجلس الوزراء الاتفاق على مدير عام أصيل. ومنشأ الحساسية هنا بين الرئيس سليمان والرئيس بري، ان سليمان ومن خلفه «المعارضة المسيحية» وتحديدا العماد عون يميلون الى ان تنهي خدمات العميد الحركة بتاريخ احالتها على التقاعد، ليتسلم بعدها زمام الادارة ضابط مسيحي يليها رتبة، في حين يرى بري ومعه حزب الله الابقاء على هذا المنصب للشيعة، من خلال التمديد للعميد الحركة بانتظار تعيين المدير العام الأصيل.

السلطان قابوس بن سعيد مستقبلا رئيس الحكومة اللبناني سعد الحريري في مسقط أمس (محمود الطويل)

إلى جانب العلاقات الثنائية وآخر التطورات الإقليمية

لبنان على طاولة الأسد ـ ساركوزي الخميس المقبل

دمشق ـ هدى العبود

يبدأ الرئيس السوري الخميس المقبل زيارة عمل إلى فرنسا يجري خلالها محادثات مع الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي تتعلق بالعلاقات الثنائية وآخر التطورات الإقليمية والدولية.

وذكرت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أنه سيتم خلال الزيارة بحث الملفات الإقليمية، خاصة الوضع في لبنان وكيفية المساهمة في تهدئة التوترات على خلفية القرار الاتهامي المنتظر للمحكمة الخاصة بلبنان، إضافة إلى مسألة السلام في المنطقة، لاسيما على المسار السوري ـ الإسرائيلي.

يشار إلى أن القمة المقبلة بين الرئيسين الأسد وساركوزي ستكون الخامسة، حيث بحث الرئيسان في باريس في نوفمبر من العام الماضي تعزيز علاقات البلدين وقضايا إقليمية ودولية وذلك بعد زيارتي الرئيس ساركوزي إلى دمشق في سبتمبر 2008 وديسمبر 2009 وزيارة الرئيس الأسد إلى باريس في يوليو 2008.

وتسلم الرئيس الأسد في سبتمبر الماضي رسالة من الرئيس ساركوزي تتعلق بتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وأهمية الاستمرار في التنسيق والتشاور بين سورية وفرنسا نقلها جان كلود كوسران المبعوث الرئاسي الفرنسي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

منسق الأمانة العامة لـ "14 آذار" يرى تفاوتاً بين نظرتي حزب الله وإيران حول المحكمة

سعيّد لـ «الأنباء»: أي مصالحة لن تغير صورة القاتل والمقتول

بيروت ـ زينة طبارة

رأى منسق الأمانة العامة في قوى 14 آذار النائب السابق د.فارس سعيد، ان التفاهم السعودي ـ السوري لم يشهد اي تقدم على مستوى الأزمة اللبنانية لحلحلتها، وأن لبنان لم يتلق حتى الساعة أي إشارات أو كلام رسمي سواء من الجانب السعودي أو من الجانب السوري يؤكد وجود مساع جدية لصياغة تسوية بين الفرقاء اللبنانيين على قاعدة احتواء الأزمة، معتبرا ان اسباب عدم التقدم على المستوى المذكور تعود الى التضارب في الرؤية بين الجانبين السعودي والسوري حول مجمل الملفات في المنطقة، بالتوازي مع تمسك فريق 8 آذار بمواقفه السلبية حيال القرار الاتهامي وما يسمى بملف شهود الزور، لافتا الى ان ما تحاول قوى 8 آذار وفي طليعتها «حزب الله» ترويجه تحت الطاولة بأن المساعي السورية ـ السعودية هي بمثابة استسلام الرئيس الحريري امام شروط «حزب الله»، غير وارد على الإطلاق في توجهات المملكة السعودية، كونها غير مستعدة للسير باتجاه معاكس لاتجاه المجتمعين العربي والدولي على حد سواء.

وفي سياق متصل، وردا على سؤال حول ما نشرته إحدى الصحف المحلية المعارضة نقلا عن تقرير أعدته «مجموعة باحثي الأزمات الدولية»، بأن «السعودية تضغط على الرئيس الحريري لحمله على التخلي عن المحكمة الدولية»، نفى سعيد في تصريح لـ «الأنباء» ان يكون كاتب المقال، قد أتى على ذكر هذه العبارة او حتى ان يكون قد أوحى بها بشكل او بآخر، مؤكدا ان تقرير المجموعة كما جاء باللغة الإنجليزية وليس كما حاولت إحدى الصحف المحلية ترجمته بما يتوافق ومصلحة الفريق السياسي المنتمية إليه، لم يتطرق لا من قريب ولا من بعيد الى ذكر اي ضغوطات مارستها وتمارسها المملكة السعودية على الرئيس الحريري، مشيرا من جهة الى ان المملكة السعودية تدرك ان إلغاء المحكمة الدولية امر مستحيل، ومن جهة اخرى الى انها لا تريد تفويت الفرصة على اللبنانيين لتحقيق العدالة والاقتصاص من الجناة.

على صعيد آخر، لفت سعيد الى ان القرار الاتهامي لن يصدر خلال الايام القليلة المقبلة، كما يحاول «حزب الله» تسويقه (على حد قوله) بهدف ممارسة الحزب المزيد من الضغوطات على الرئيس الحريري لانتزاع موقف منه ينتقد فيه القرار الاتهامي قبل صدوره، بمعنى آخر يرى سعيد ان «حزب الله» يدرك جيدا ان القرار الاتهامي لن يصدر في وقت قريب، لكنه يحاول إخافة الآخرين من خلال الإيحاء بأن الفتنة أصبحت على مشارف ايام قليلة، وبالتالي على الرئيس الحريري الإسراع الى الاتفاق مع الحزب بشروط هذا الأخير لإنقاذ البلاد من براثن هذه الفتنة الحتمية، مؤكدا ان قوى «14 آذار» قد تجاوزت ما وصفه سعيد بعامل الخوف الذي يحاول «حزب الله» زرعه في نفوس المواطنين من خلال إستراتيجيته الإعلامية لحملهم على المطالبة بإسقاط المحكمة الدولية وأقله رفض مفاعيلها، مؤكدا ايضا ان حزب الله عاجز عن القيام بأي أعمال عسكرية ضد الداخل اللبناني وبالتالي محاولاته إخافة الآخرين قد سقطت، وذلك باعتراف «حزب الله» نفسه من خلال تعامله مع القرار الاتهامي على أنه أمر واقع. واعتبر انطلاقا مما تقدم ان ما يسعى اليه «حزب الله» لم يعد إسقاط المحكمة الدولية إنما تحويل القرار الاتهامي الى خطوة تأسيسية للمصالحة بين الفرقاء اللبنانيين على قاعدة التسوية، وذلك حفاظا على صورته كحزب مقاوم ذي قدسية إلهية، مشيرا في المقابل الى ان المصالحة او التسوية وإن أبرمت بين الفرقاء اللبنانيين لن تؤول الى انتزاع صورة القاتل والمقتول من أذهان المواطنين.

فارس سعيّد

على مستوى آخر، وردا على سؤال حول ما ذكره احد المصادر المحلية المعارضة ان الاستقرار في لبنان يتوقف على خلفية المفاوضات الإيرانية مع دول الغرب، لفت سعيد الى ان نظرة ايران للمحكمة الدولية أوسع وأشمل من نظرة «حزب الله» لها، وذلك لاعتباره ان ايران تفاوض المجتمع الدولي حول ملفات عديدة، فإضافة الى ملفها النووي تفاوض على الملف العراقي والفلسطيني وحماس وأفغانستان، وبالتالي فهي تستعمل ملف المحكمة الدولية كورقة من أوراقها لفرض حضور أكبر لها على طاولة المفاوضات، بينما حزب الله معني مباشرة بالمحكمة الدولية وتحديدا بالقرار الاتهامي غير القابل لأي مفاوضة او مساومة مع اي من المسؤولين الدوليين او المحليين، معتبرا ان هذا التفاوت بين نظرتي إيران و«حزب الله» للمحكمة الدولية يشكل مخاوف لدى هذا الأخير من ان يتحول الى سلعة على طاولة المفاوضات بين ايران والولايات المتحدة الأميركية.

ميشال المر: بري صمام الأمان

بيروت: انتقد النائب ميشال المر تحول «البلد إلى رهينة للتجاذبات الدولية وشلل الدولة ومؤسساتها بسبب ملف شهود الزور»، وسأل «هل تعطيل الدولة هو الحل؟»، مضيفا «لقد ابتعدنا لفترة، لأنه ليس بامكاننا ان نفعل شيئا في هذه القضية، لكن سنقف إلى جانب الناس حتى الإفراج عن الدولة إذ إن تعطيل الدولة وأخذ البلاد رهينة في حين أن المواطنين يعيشون حالات معيشية قاسية هذا أمر لا نقبل به». المر، وفي مؤتمر صحافي في مكتبه بعمارة شلهوب في حضور رؤساء وأعضاء بلديات المتن، رأى أن «ابتزاز الأجهزة الأمنية والقضائية من قبل أطراف معينة تقول لها إما أن تفعلوا ما نريد وإلا تتعرضون للحملات الإعلامية والاتهامات الباطلة يؤدي إلى الشلل في الأمن والقضاء»، وقال «ملف «شهود الزور» يجب ألا يخرب بلدا ولا يعطل مجلس وزراء ويؤدي إلى شلل الدولة، فـ «شهود الزور» يظهر أمرهم بعد صدور القرار الاتهامي وأنا لا أعرف من هم شهود الزور. في هذا السياق، وصف المر رئيس مجلس النواب نبيه بري بأنه «صمام الأمان»، وقال «الرئيس بري يستطيع أن يتوصل إلى حلول ولكن هل نستطيع أن نقول لمن مات أولادهم لا نريد القرار الاتهامي؟». وتابع «اليوم هناك استقرار والجيش ممسك بالأمن جيدا وهناك عدالة، ففي لاهاي «الأمور ماشية ويصطفلوا يعملوا الي بدن يعملوا»، لكن هل نخرب بلدنا ونعطله؟»، مذكرا ان وزير الدفاع الياس المر «تم تفجيره سياسيا أيضا، واذا اسقط أصحاب الحقوق حقوقهم فعندها لا داعي للمحكمة».

هل القرار ظني أم اتهامي؟

درجت بعض وسائل الإعلام والشخصيات السياسية على وصف قرار الاتهام المرتقب صدوره عن المدعي الدولي دانيال بلمار بالقرار الظني، وشمل هذا الالتباس وزراء ونوابا حتى بات الأمر بمثابة الخطأ الشائع. وبحسب مصادر قانونية فان المحكمة الدولية تعد من المحاكم الاستثنائية كالمجلس العدلي والمحكمة العسكرية الدائمة في لبنان التي يعتبر القرار الصادر عن محققيها (المحقق العدلي أو المحقق العسكري) قرارا اتهاميا الا انه يتضمن إحالة المتهم بجناية ما الى المحكمة مباشرة دون المرور بهيئة اتهامية. أما القرار الظني فهو يظن بالدعاوى الجنحية، وفيما يسمى مرتكب الجناية متهما حتى صدور الحكم، يعتبر مرتكب الجنحة محل ظن.

أخبار وأسرار لبنانية

لقاء نصرالله ـ جنبلاط: اشارت تقارير صحافية الى لقاء يجمع قريبا رئيس اللقاء الديموقراطي وليد جنبلاط والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، حيث من المتوقع ان يجدد جنبلاط مساعيه لجمع رئيس الحكومة سعد الحريري بالسيد نصرالله مدعوما بجهود من الرئيس نبيه بري، اذ يتفق الاثنان على اهمية واستراتيجية هذا اللقاء.

سليمان والمغترب: منذ تسلمه مقاليد الرئاسة الرئيس ميشال سليمان أثناء زياراته الى الخارج عدم تلبية الدعوات التي يوجهها اليه السفراء لمأدبة يشارك فيها بعض من أبناء الجالية الميسورين لأنه يفضل ان يلتقي أبناء الجالية، وليس فئة ضيقة منهم، ليتواصل معهم ويشكل اللقاء تأكيدا على التواصل بين لبنان المقيم ولبنان المغترب وبين المسؤول واللبنانيين في الانتشار ليستمعوا اليه، وهذا ما حصل خلال زيارات الرئيس سليمان الى الخارج حيث كانت له لقاءات مع أبناء الجالية، وقد ثمن مؤخرا أبناء الجالية في قطر زيارة رئيس الجمهورية واعتبروها مهمة جدا، خصوصا لجهة رعايته تدشين مبنى السفارة في الدوحة بحضور أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

قنوات اتصال بين باريس وحزب الله: أكدت مصادر ديبلوماسية في بيروت ان باريس كثفت اتصالاتها عبر قنوات مختلفة خلال الفترة الاخيرة مع حزب الله لدعوته الى الهدوء بخصوص موضوع القرار الظني، وقالت هذه المعلومات ان باريس عبر اكثر من قناة خاصة ابلغت الحزب ان القرار الظني قد يتأخر صدوره وانه ليس بالضرورة قريبا كما يشاع في غير محفل ديبلوماسي. وأبلغت باريس الحزب ان الرئيس نيكولا ساركوزي في اطار رسم سياسة حيال موضوع المحكمة الدولية تكون واقعية بحيث لا يضرب سياق العدالة ولكنها لا تتهور وتساعد على اذكاء اجواء الفتنة في لبنان.

نفت سيناريوهات "لا غالب ولا مغلوب"

مصادر لـ «الأنباء»: الجهد السعودي ينطلق باتجاه لحظة استيعاب صدور القرار

بيروت ـ محمد حرفوش

تعتقد مصادر في 14 آذار ان الحراك الديبلوماسي المكثف من والي لبنان، يعكس وجود شبكة أمان عربية ـ اقليمية ـ دولية فعالة «حول لبنان ما بعد صدور القرار الاتهامي»، أي ان هذا الحراك ينطلق من ان القرار سيصدر حتما، وان المحكمة قائمة ومستمرة حكما، وانه لا شيء اسمه «ما قبل القرار الاتهامي».

وأشارت المصادر الى ان الموقف السعودي، لاسيما على خط الاتصالات السعودية ـ السورية، هو ـ رغم كل ما يشاع ـ موقف داع الى بحث استيعاب لحظة صدور القرار الاتهامي، أي كيفية الانتقال اللبناني الهادئ الى مرحلة ما بعد القرار، وليس موقفا باتجاه الالتفاف على القرار والمحكمة.

ونفت المصادر اياها ما تردد عن سيناريوهات وتسويات على حساب المحكمة تستند الى «قاعدة لا غالب ولا مغلوب»، وقالت: المضحك في هذه السيناريوهات انها استسلامية لفريق 14 آذار، فمقابل تعهد هذه القوى مثلا رفض استهداف المقاومة وسلاحها، يتعهد حزب الله بعدم استخدام سلاحه ضدها، علما ان الربط بين القرار الاتهامي والمقاومة غير مطروح أصلا، وقد أدخله حزب الله عمدا من باب ان المحكمة مسيسة وتعمل على استهداف سلاحه، بينما ثمة فصل موضوعي بين قضية السلاح التي تتولى هيئة الحوار معالجتها، وهي تندرج تحت القرار 1559، والمحكمة الدولية التي تندرج تحت القرار 1757.

المصادر لفتت الى انه رغم كل ذلك، فإن حزب الله في خطابه كما في سلوكياته لايزال ضاغطا من أجل تخليصه قبل صدور القرار الاتهامي، لأنه سيصبح بعد صدوره «ظهره الى الحائط»، وهو لا يريد أن يكون في وضع المخاطب من موقع الاتهام أى انه يعرف انه بعد القرار غيره قبله، ولم تستبعد المصادر اياها تبعات صدور القرار على المستويين السياسي والأمني في لبنان في ضوء تلويح الحزب بانفلات الاوضاع.

إلى ذلك اعتبرت المصادر ان المؤشر الاول لحلحلة الوضع الداخلي هو في انعقاد او عدم انعقاد مجلس الوزراء قريبا تجاوبا مع الدعوة التي كان الحريري قد اطلقها من باريس وحيث اشاع كلامه احتمال حدوث اختراق في جدار الازمة واستنادا الى معطيات واجواء عبر اتصالات محلية وعربية واقليمية. واشارت المصادر الى ان التواصل بين دمشق والرياض حول المخرج للازمة السياسية الراهنة جار بعيدا عن الاضواء وعدم الاعلان عن هذه المشاورات التي تكثفت عبر الهاتف مؤخرا لا يعني عدم وصولها، بل على العكس انها تأخذ يوما بعد يوم منحى ايجابيا.

«المحكمة» بين فرنسا والولايات المتحدة

تقرير إخباري

بيروت: يسود اعتقاد وعلى نطاق واسع في بيروت بأن المسعى السوري ـ السعودي المدعوم ايرانيا يواجه تحفظا واعتراضا من جانب الولايات المتحدة، وانه بسبب ذلك أصابه تعثر وبرواح مكانه. أما بشأن الموقف الفرنسي، فإن غموضا يكتنفه، وحيث انه يتقاطع مع الموقف الأميركي في نواح كثيرة ويدعم المبادرة السورية ـ السعودية في نقاط عدة. مصادر ديبلوماسية وسياسية متابعة للاتصالات اللبنانية الجارية مع باريس وواشنطن تلخص الموقفان الأميركي والفرنسي ونقاط التقاطع والافتراق بينهما على الشكل التالي: 1 ـ تلتقي باريس وواشنطن على التمسك بالمحكمة الدولية كونها تمثل العدالة الدولية ووضع حد للاغتيالات السياسية وللافلات من العقاب والتشديد الأميركي كالفرنسي هو على العدالة والاستقرار معا، وهناك حملة مركزة لحشد دعم دولي وعربي للمحكمة ولرد حملات التشكيك والطعن بصدقيتها ومهنيتها الصادرة من أطراف لبنانيين وتحديدا من حزب الله وحلفائه.

2 ـ في التوقعات ثمة اختلاف وتباين.. واشنطن تصل في توقعاتها الى حد عدم استبعاد ان يقدم حزب الله بذريعة القرار الظني على فرض سيطرته على لبنان، على الارض وعلى الحكم. أما باريس فإنها تستبعد أعمالا عسكرية من جانب حزب الله لأنها لن تفضي بتاتا الى الغاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ولا حتى لتأجيل أعمالها، بل على العكس ستدفع الأسرة الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن للتمسك بها والاصرار على ان تؤدي عملها. وترى باريس ان عملا عسكريا يعني دفع حزب الله الى عزلة على المستويين العربي والدولي، اضافة الى الحساسيات التي سيثيرها في الداخل.

3 ـ باريس المنفتحة على حزب الله وتفتح معه خط اتصالات، واستقبلت قيادات سياسية حليفة له، تميل الى معالجة الوضع في لبنان من خلال «عصا» المحكمة و«جزرة» استيعاب دمشق وحلفائها في لبنان، على اساس ان البنية السياسية لهذه المجموعة المتحالفة مع حزب الله أضحت قوية جدا ومن الخطأ تنفيذ مواجهة شاملة وقاسية كون ذلك سيعزز احتمالات الفشل لانه سيلزم الفريق المستهدف بالقتال بشراسة وحتى النهاية، مما سيعني اجهاض الأهداف المرجوة. أما واشنطن فإنها تميل الى سلوك متشدد وتسعى الى مواجهة قاسية لضمان النتائج المرجوة وعلى أساس ان الفريق الرافض للمحكمة اثبت جدارته في المراوغة مما يجعل المجتمع الدولي مضطرا لاستخدام السياسة الخشنة قبل العودة لاستيعاب الفرقاء لدى تحقيق الاهداف.

ماليزيا تزيد عدد أفرادها في "اليونيفيل"

ماليزيا ـ وكالات: قررت الحكومة الماليزية زيادة عدد أفراد قواتها التي تشارك في مهمة حفظ السلام ضمن قوات الأمم المتحدة المؤقتة «اليونيفيل» في لبنان.

ونقلت وكالة الانباء الماليزية «برناما» عن وزير الدفاع الماليزي أحمد زاهد حميدي قوله ان 400 عنصر جديد من القوات الماليزية سيتوجهون الى لبنان للانضمام الى 510 أفراد موجودين هناك.

وأضاف حميدي انه سيتم إرسال هذا الفريق الاضافي الشهر المقبل وتستمر مهمته حتى اكتوبر المقبل.

وذكر ان الفريق الاضافي سيتألف من أعضاء فيلق الهندسة التابع للقوات الماليزية الذي سيساعد في إصلاح بناء البنية التحتية في لبنان.